

الامر وجواز تعدد المعرفات للشئ فانقضاء الوقت انقضاء  
 المعرفة وانقضاء التذليل للشئ لا يستلزم انقضاءه لجواز  
 دليل آخر وقد وجد وهو ما توأمت اخبار الانبياء  
 من فرض الله تقا الصلاة حتما بعد ما امر بالمؤمنين  
 ثم استقر الامر على الخمس شرعا عائدا لاهل الافاق لانه  
 تفصيل بين اهل قطر وقطر وما روي انه ذكر الدجال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراوي قلت ما باليه  
 في الارض قال اربعون يوما يوم كسسته ويوم كسهر ويوم  
 كجعة وسائر ايام كايا مكم فيقول يا رسول الله فذلك  
 اليوم الذي كسسته اكفينا فيه صلاة يوم قال لا اقد  
 رواه لم يعد اوجب اكثر من ذلك مائة عصر قبل  
 صيرورة الظل مثلا او مثلين وقت عليه فاستفدنا  
 ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان الواجب  
 على تلك الاوقات عند وجودها ولا يقط بعدد غيرها  
 الوجوب وكذا قال عليه السلام خمس خمس صلوات  
 كتبتن الله على العباد انتهى والواجب ان يقال كما استقر  
 الامر على ان الصلوات خمس فكذا استقر الامر على ان الواجب  
 اسبابا وشروطا لا يوجد بدونها وفوك شرعا عائدا الي  
 آخره ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط  
 الوجوب واسبا به سلمناه ولا يشهدك لعدم بعض  
 ذلك في حق من ذكر وان اردت انه عام على كل فرد من  
 افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقا فهو  
 البطلان فان المتأيقن لو ظهرت بعد طلوع الشمس  
 لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات  
 او بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم

المعروف ان الواجب

دوله

هر

كما لو صلى الوقتة قبل الفايضة ذاكرا وهو صاحب ترتيب  
 اما لو وقع ذلك بلا قصد فغده حتى ان الرجل اذا صلى  
 العشاء بتوب ثم نزعه وصلى الوتر بتوب آخره تبين  
 له بعد ذلك ان التوب الذي صلى العشاء به كان نجسا  
 وان العشاء فاسدة فانه يعيد العشاء دون الوتر عند  
 ابي حنيفة خلافا لها لما قلنا **قائده** اعلان الوقت كما  
 هو شرط لاداء الصلاة فهو سبب لوجوبها فلا يجب  
 بدونه ومن جملة ما ينوع هذا مستحبة وردت فتوي  
 في زمن الصدر برهان الائمة انا لا نجد وقت العشاء  
 في بلدنا هل علينا حكمة فكتب لبيس عليكم صلاة العشاء  
 وما افق طهر الدين المرتضى اني ووردت هذه الفتوى ايضا  
 من بلاد بغداد فان العجز يطبع فيها قبل عيبوبة الشفيع  
 في اقصى ليا في السنة على خمس الائمة الجواني فاقى بقضا  
 المشاء ثم وردت بخارزم على الشيخ الكبير سيق السنة  
 البقالي فاقى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الجواني فارسل  
 من نياله في عامته بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط  
 من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فقال واحسن  
 الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع براه من المرفقين او جلا  
 مع الكعبين كمر فريض وضوته فقال ثلاث لفوات  
 محل الرابع قال فكذلك الصلاة الحامسة فبلغ الجواني  
 جوابه فاستحسنه وواقفه فيه كما ذكره في الدين الزاهرة  
 في شرح القدوري وهو الذي اختاره الشيخ حافظ الدين  
 النسفي واعترض الشيخ كمال الدين ابن الهمام بان لا يرتب  
 مثا في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه  
 الجعلي الذي جعل علامة في الوجوب الحق الثابت في نفس

الامر